

المصدر:

التاريخ:

الفلسطينيون ومطرقة التحديات القادمة

علي الجرباوي *

بعد مرور بضعة ايام على «التظاهرات» المنظمة بمناسبة عقد الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي، والتي عمّت اما احتفاء او معارضة لتظهر في ما تظهر عمق وحدة الانقسام في الشارع الفلسطيني المسيس، بدأت «الموجة» بالانحسار التدريجي وبدا الناس بشكل عام، يعوون الى ممارسة طقوس روتين حياتهم اليومية، ولكن بوجود فارق اساسي: «الاتفاق» الذي سينفذ بعد حين، ويغير بالنسبة للكثيرين مجرى ومغزى الحياة الفلسطينية على ارض الواقع.

ومهما تباعدت الاراء حول الاتفاق بين الفلسطينيين، بين مؤيد يرى به «انجازاً عظيماً»، ومعارض يعتبره «خيانة قومية»، وعلى الرغم من عملية «الحسابات» السياسية الدائرة حالياً بين مجموع القوى السياسية الفاعلة على الساحة الفلسطينية، وما ينجم عن ذلك من مواقف وتحالفات ومزايدات وصلت في بعضها حد المهاترات، فاننا جميعاً نعلم بان الاتفاق الموقع في واشنطن سينفذ، فالقوى الاقليمية والدولية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الاميركية، تقف وراء ليس ابرام الاتفاق فحسب، وانما تساند كليا عملية تنفيذه ايضاً. وعلى رأي وزير الخارجية الاميركي، الذي عبر بوضوح عن الموقف الاميركي عندما خاطب المحتفلين بتوقيع الاتفاق في الساحة الخلفية للبيت الابيض فان هذا «الاتفاق يجب الا يسمح له بالفشل، وحقيقة فان القوى الخارجية جميعها، وعلى رأسها الولايات المتحدة واسرائيل، ستحاول اقصى جهودها لانجاح تنفيذ الاتفاق. اما القوى السياسية داخل الساحة الفلسطينية فلا اظنّها بقادرة على افشال تنفيذ الاتفاق على رغم ارتفاع صدى الاصوات وقوة بعض الحجج الرئيسية التي تقدم عند تحليل المآخذ على الاتفاق وهي مآخذ حقيقية وجوهرية ومن الضروري عدم اغفالها. ولكن عامة الناس تتعاشى بابعاده مع «الامر الواقع»، بعد حدوثه وتتأقلم مع ما يفرضه عليها من وقائع ونتائج فكيف اذا كان في هذا «الامر الواقع»، وعود كرامة تؤمل هؤلاء الناس بتغيير احوال واطوار حياتهم نحو الافضل؟

ان اهم ما يحتويه الاتفاق «الناقص»، الآن - يعترف المؤيدون امام المعارضين ان

القيادي، إن وقت «الشدة» أخذ بالزوال، خاصة إذا تم استيعاب المعارضة، ليحل زمن «الانفراج»، ومن الجدير بالانتباه والاهتمام أن تنامي الشعور التفاضلي بين الفلسطينيين بشكل عام بأن «الحل» سيمر بمراحل ولكن بانسياب تام لا يعكر صفوه إلا ما تقوم به حركات المعارضة من أعمال هو أمر ينبع مباشرة من استراتيجية القيادة الفلسطينية الآن. فهل هذه الاستراتيجية على صواب، أما أنها تنطوي على مغالاة؟ وهل سيتم السير تدريجياً نحو الحل بانسياب تام أم أن هناك ستكون عثرات رئيسية على الطريق؟ وهل يمكن اختزال سبب العثرات بتصرف المعارضة أم أن هناك عوامل وعناصر يسقطها المروجون للتفاؤل من الحسان؟

اعتقد قانعاً أن الصورة والمناخ والانطباع الذي يحاول مهندسو ومؤيدو الاتفاق خلقها عن المستقبل الواعد تتضمن مغالاة في التفاؤل من ناحية، وقسراً عن مجموعة حقائق من ناحية ثانية، وتبسيطاً - أن لم يكن تغييباً - لنتائج تفاعل عدة عوامل ذاتية من ناحية ثالثة. وبالطبع لا يخفى على أحد أن لمهندسي ومؤيدي الاتفاق مصلحة ذاتية في إبرازه بشكل ايجابي وتصوير المستقبل بأزهى صورة مشرقة. ولكن قد تكون لهذه المصلحة الذاتية مخاطر ليس على الصعيد الوطني لحسن، وإنما على مستوى نفس الذات، إذا تمحورت رؤيتها على الأهداف الانية السريعة وتناست الأهداف الأبعد مدى. وباختصار، قد تكون القيادة قد بدأت تصدق ادعاءاتها التي تطلقها لأسباب سياسية في محاولة لاقتناع عامة الناس واسترضائهم، وأصبحت تؤمن بأنها لن تواجه تحديات خطيرة خارجة عن نطاق المعارضة ونابعة بالأساس من عامة الناس.

سيكون عامل الزمن هو أساس التحيزات المستقبلية التي ستطوف على السطح مع بدء تنفيذ الاتفاق. فمع أن جدولة المراحل زمنياً تمنح كما ذكرنا أنفاً للاتفاق قوة ستمده من «الابهام الإيجابي»، المتضمن فيه، إلا أن عامل الزمن بالنسبة لعامة الفلسطينيين مقيد ومحدد وليس مفتوحاً بلا نهاية. وعلى هذا الأساس فإن أهم ما تواجهه القيادة منذ توقيعها على الاتفاق لا ينحصر بمواقف المعارضة وأعمالها فحسب، وإنما بما تنامي لدى عامة الفلسطينيين - وبالتحديد داخل الأرض المحتلة - من توقعات ايجابية. وعلى هذه القياد أن تأخذ باهم اعتباراتها أن عليها

هذا الاتفاق ليس سوى البداية - يتلخص بما يبعثه من «أمل» في نفوس الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة بوقوع تحول ايجابي مستمر ومتطور في حياتهم وفي المستقبل. لذا فإن التدرج في التنفيذ، ووجود المراحل الزمنية والمواعيد الكثيرة لتطبيق بنود متلاحقة، يعتبر العنصر الأساسي للقوة الدامغة لهذا الاتفاق. فالبرمجة المسبقة والمعلنة لتلاحق المواعيد المتصاعدة في تنفيذ بنود الاتفاق تغطي من جانب، النواقص الحادة التي يعاني منها الاتفاق أنياً، وتعطي مؤيديه «قوة دفاعية» مؤثرة في «المعركة» الدائرة لاقتناع عامة الناس. فكل العناصر الجوهرية الغائبة عن التحديد في الاتفاق، والتي تشكل مصدر قوة هجوم المعارضة ضده، يؤكد المؤيدون بأنها كامنة الوجود فيه، وأن المسألة لا تتعدى كونها مسألة وقت لتحقيق هذه العناصر. فإن سال سائل عن مستقبل القيس أو المستوطنات الاسرائيلية أو البؤلة الفلسطينية يقال بجواب حاضري وسريع بأن جميع هذه المسائل ستناقش في المرحلة التفاوضية الثانية، وأنها لذلك لم تترك خارج الاتفاق، بل هي جزء أساسي فيه. ومن هذا المنطلق، ويمكن تسميته بـ «التبريرية الاستبشارية»، يصبح الاتفاق «كاملاً»، وتكون المرحلة الأولى في التنفيذ مجرد «الفاتحة»، ولكن اصرار المؤيدين للاتفاق على حتمية اكتمال المراحل وفقاً للرغبة الفلسطينية لا يترافق على الإطلاق بتقديم الضمانات الضرورية لتحقيق ذلك من ناحية، أو بتقديم صورة كاملة وواضحة عن مضمون الحل النهائي من ناحية أخرى. ولهذا السبب فإن مؤيدي الاتفاق يطلبون من ويعملون على أن يمنحهم عامة الناس «الثقة» على أساس «الإيمان» بقوة «كرة الثلج المتحركة»، بدون «التحسب» من المجاهيل، لكونها على «الضمانة الشخصية».

كما وتعطي البرمجة الزمنية المسبقة لجدول مواعيد تنفيذ بنود الاتفاق من الجانب الآخر، عامة الناس شعوراً متنامياً بالارتياح لأن قطار الحل انطلق أخيراً من المحطة، ممزجاً بشعور من الاطمئنان بأن القوة المحركة لهذا القطار ستؤدي به في الضرورة للوصول إلى الحل المأمول فلسطينياً. ويصبح هناك تناغم تكاملي تترافق فيه مصالح عامة الناس مع مصالح قيادة «الاتفاق» تنتج سوياً شعوراً عاماً بـ «التقرب الممزوج بالارتخاء»، ويظن كثيرون، وعلى رأسهم أعضاء في رأس الهرم

تقع مسؤولية تلبية هذه التوقعات، وبأسرع وقت ممكن.

ان محاولة القيادة الفلسطينية تحصيل تاييد سريع من اقلية فلسطينية تبعث على الارتياح ادى بهذه القيادة لأن تلزم نفسها بتقديم وعود كثيرة وتفسيرات موسعة تخرج عن حدود الطاقات الموضوعية الكامنة بالاتفاق المبرم. وابت هذه الوعود والتفسيرات الى تحصيل دعم من حلقات واسعة، ولكن بعد ان اعطتها توقعات متنامية بتحسين الاحوال والاوضاع. واصبح الآن من المستلزمات ان تواجه القيادة «واقعا» خلقت بذاتها لذاتها، وان تقوم بتحضير الوسائل والسبل للاستجابة لما خلقت من توقعات.

يمثل استمرار اعفاء الذات الفلسطينية من تحمل المسؤولية عن مجريات تشكيل الحياة الفلسطينية العامة راس هرم «التوقعات المتنامية» لنسبة كبيرة من عامة الفلسطينيين داخل الارض المحتلة حالياً. ففي السابق للاتفاق كان عامة الفلسطينيين تحت الاحتلال يرجعون معظم السلبات في حياتهم ومجتمعهم لوجود الاحتلال، والذي شكل - وفي بعض الاحيان بغير وجه حق - «بوابة سهلة» للخلاص من تحمل مسؤولية محاسبية وتقويم الذات. فكل ما هو سلبي اصبح يعزى، بحق او بغير حق، لسلطة الاحتلال. وبالطبع فان وجود سلطة احتلالية لفترة زمنية مديدة يفسر وجود الكثير من السلبات، ولكنه لا يكفي لوحده لتفسير مجمل السلبات التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني. ولكن وجود مثل هذه «البوابة السهلة» ادى لأن تصبح السلطة الاحتلالية «شماعة» يعلق عليها كل ما هو سائب وسلبي داخل المجتمع.

كما وادى وجود السلطة الاحتلالية المعادية الى ان يعفى الانسان الفلسطيني نفسه من القيام بمعظم المهام والواجبات العامة الملقاة على الانسان في الوضع الطبيعي، اي عندما يعيش في ظل سلطة وطنية. فالعامل مع السلطة الاحتلالية هو تعامل سلبي بحكم الواجب الوطني، وعصيانها وعدم الالتزام باوامرها والتحايل عليها هي مهام وطنية ملقاة على كل فلسطيني تحت الاحتلال. وفي ظل هذا الوضع اصبح الاهتمام والاشتراك الفلسطيني بالحياة العامة تحت الاحتلال ينحسر تدريجاً، واصبحت مسؤولية «المصلحة العامة» تقع على عاتق الغير، من امم متحدة ووكالة غوث وسوق اوروبية مشتركة ودول عربية متبرعة ومنظمة

التحرير الفلسطينية... الخ. ومع مرور الوقت تقلص هامش مسؤولية الفرد تحت الاحتلال لينحصر في متابعة قضايا «المصلحة الذاتية الخاصة»، وما دون ذلك اصبح مسؤولية يفترض بالغير ان يقوم بها ويكفي اننا نعيش تحت وطأة الاحتلال،

وضمن مناخ «التوقعات المتنامية» المرافقة للاتفاق، والتي ينميها العديد من القيادات الفلسطينية حالياً، وتعزز بمنطق «التبريرية الاستبشارية» المطلوبة انياً للحصول على اوسع تاييد سريع، تضع القيادة الفلسطينية نفسها على المحك مع عامة الفلسطينيين، وليس مع المعارضة السياسية فحسب. فنسبة متزايدة من عامة الناس اصبحت تتوقع «العجائب» مع هذا الاتفاق. واهم هذه العجائب ان الكثيرين يتوقعون اخذ الكثير بدون اننى عطاء، فزمن المضاعب والشدة بالنسبة لهم قد ولى، واتى وقت الرخاء والاسترخاء. كيف ولا و«السلطة الوطنية» ستقام والوعود بالتمويل تنقاطر من كل حطب وصوب لدرجة ان شمعون بيريز يقدم الوعود بالعمل على تنمية الازهار في غزة واربعاء! فاذا كانت الحال هي هذه الحال، ومليارات الدولارات ستندفق على البلاد فان الكثيرين يعتقدون بأنه قد حان وقت القطاف. وبهذه الذهنية تتنامى التبعية والاعتمادية «لداخلي» الفلسطيني على «الخارج» الذي روج بنائه محاسن «الاتفاق».

ان المتوقع من قبل عامة الفلسطينيين في الارض المحتلة من القيادة الفلسطينية يفوق باعقادي تصور وقدرة هذه القيادة على تلبية المطالب. فالمجتمع الفلسطيني داخل الارض المحتلة على عجل شديد، وهناك حراك تصارعي لتأمين المغامير يجري على مستويات وصعد مختلفة، ولكن متشابهة. وسيكون على عاتق هذه القيادة ان تجابه ليس فقط «امتحان» الاسرائيليين و«ترقب» العالم، وانما بالاساس «التوقعات المتنامية» للفلسطينيين. وبين زوايا هذا «المثلث الحرج» سيتمحور التحدي الاساسي في المستقبل القريب. فهل ستنتج القيادة الفلسطينية في اصعب مهامها على الإطلاق: مواجهة تحديات واعباء واحمال الشعب الفلسطيني في وقت «السلم والرخاء»؟